مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحسين أداء القطاع الخاص في الجزائر

The contribution of the social and solidarity economy to improving the performance of the private sector in Algeria

د. بوملاح عزيزة[1]، د. برية سيف الدين[2]، د. كاتب كريم[3]

[1] جامعة وهران 2، الجزائر، boumelahaziza@yahoo.com

[2] جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، sayf.ber@gmail.com

[3] جامعة التكوين المتواصل مركز وهران، الجزائر، karim.kateb@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/25 تاريخ القبول: 2021/06/21 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحسين أداء القطاع الخاص في الجزائر، باعتباره القطاع الثالث الناشط بين القطاعين العام والخاص، وهذا بتشخيص وإبراز واقع هذا القطاع وطرح أهم المؤشرات التي يمكن له أن يؤثر بها ايجابيا في القطاع الخاص، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص هو الرائد في عملية التنمية، كما تحققت من إمكانية أن يكون الاقتصاد الاجتماعي قطاعا منافسا للقطاع الخاص وفي نفس الوقت يكون المؤثر الإيجابي من أجل تحسين أداءه، كما أن اهتمام صناع السياسات العامة بهذا الاقتصاد وجعل القطاع الخاص ذو أولوية له، هو من أهم السبل لتوطيد العلاقة القائمة بين القطاعين.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي، التضامن، القطاع الخاص، التنمية.

تصنيفات JEL: A13، D71.

Abstract:

The study aims at showing the role of the social and solidarity economy in ameliorating the performance of the private sector, in a productive and services, through diagnosing the reality of the social sector in Algeria, and highlighting the most important indicators that it can have a positive impact on the private sector. The study shows that the private sector is on top list in the development process, and has found that the social economy can be a competitive sector of the private sector and at the same time be the positive influence in order to improve its performance, and the interest of policy makers in this economy Making the private sector a priority is one of the most important ways to strengthen their relationship.

Keywords: social economy, Solidarity, Private sector, Dévelopment.

JEL Classification Codes: A13 ،D71.

المؤلف المرسل: كاتب كريم

1. مقدمة:

أصبح يرى إلى واقع الحياة على أنه مجرد تزايد مستمر في حجم العلاقات التبادلية سواء كانت مادية أو غير مادية بين المجتمعات، مما اعتقد استحالة اختزال هذه العلاقات من كل جوانبها في وقت واحد، وأدى إلى ظهور الكثير من المفاهيم المحاولة لفك التشابك الحاصل والمتواصل بين المعاملات من أجل تحقيق تنمية حقيقية مرغوبة بكل صفاتها ومميزاتها، وهنا بالضبط تتنزل مقاربة الاقتصاد الاجتماعي أو ما يعرف بالاقتصاد "الإتيقي" كأحد الآليات لتحقيق هذه التنمية في عالم متقارب ومترابط، بسواعد ونشاط محليين ورؤى وفكر عالميين وهذا باحتواء الاقتصاد الاجتماعي لثلاثة مقاربات أساسية، أولها أن يمثل آلية انتقالية قانونية من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الأنشطة الرسمية، وثانيها أن يعمل على دمج كل فئات المجتمع في المساهمة الاقتصادية، أما ثالثها وهي أهمها، بأن يمثل القطاع الثالث الذي يسد الفراغ المنسي أو المتناسى عنه من جانب القطاعين العام والخاص، فهو بهذا قطاع يضاف للقطاعين العام والخاص بحيث يعد مكمل لهما وفي نفس الوقت منافسهما الاقتصادي والاجتماعي، هذا من جهة ومن جهة ثانية يعتبر محرك قوي بالنسبة للمجتمع ومنشط اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، وعليه جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل المطروح:

ما مدى تأثير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الأداء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص؟

ومن أجل أن تكون الدراسة شاملة وذات جدوى، سنحاول تقديم شرحا موضوعيا من خلال الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية، والتي سنمثلها في طرح أهم مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقياسها على مجال القطاع الخاص في الجزائر وتحليل تأثيرها عليه، فتكونت في خمسة (05) مؤشرات وهي التحليل الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، القوانين والتشريعات المنظمة لهذا الاقتصاد، والتعاون والتضامن المندمج بين الفاعلين الاقتصاديين، مساهمة الإعلام والاتصال، ثقافة أفراد المجتمع بمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- **الأسئلة الفرعية:** بناء على الإشكالية المطروحة يمكن ذكر الأسئلة الفرعية المصاغة كما يلي:

– هل يمكن لنوعية منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الفاعلة في الاقتصاد الجزائري من تحسين الأداء لدى القطاع الخاص في الجزائر؟

– إن القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر قادرة على رفع من الأداء اللائق للقطاع الخاص في الجزائر؟

– هل يستطيع التعاون والتضامن المندمج بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في الجزائر تحسين الأداء لدى القطاع الخاص؟

– هل يوجد أثر ايجابي للدور المرغوب لوسائل الإعلام والاتصال من تحسين الأداء لدى القطاع الخاص في الجزائر؟

– يمكن لثقافة أفراد المجتمع بمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنتشرة عبر النماذج العالمية من أن تحسن من أداء القطاع الخاص في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:** كمحاولة منا الإجابة عن الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات الإحصائية الآتية :

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التعداد الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي وتحسين الأداء لدى القطاع الخاص في الجزائر؛

H_2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي وتحسين الأداء لدى القطاع الخاص في الجزائر؛

H_3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التعاون والتضامن المندمج للفاعلين الاقتصاديين وتحسين الأداء لدى القطاع الخاص في الجزائر؛

H_4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور الفعال لوسائل الإعلام والاتصال وتحسين الأداء لدى القطاع الخاص في الجزائر؛

H_5: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ثقافة أفراد لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحسين الأداء لدى القطاع الخاص في الجزائر.

- **الدراسات السابقة:** سنتطرق إلى الأدبيات التطبيقية للدراسة من خلال جملة من الدراسات، وهي كما يلي:

– دراسة شريف مصطفى، مناد علي، (2015)، (**L'expérience de l'économie sociale solidaire en Algérie (ESS)**)، مجلة (Les Publications de la Recherche Gouvernance & Economie Sociale)، العدد 01، 2015، بحيث يبرز المقال تدخل الدولة في هذا نوع من الاقتصاد من أجل إخفاء آثار الأزمة الاقتصادية جراء الآثار السلبية للعولمة، من خلال إنشاء هياكل وطنية ومحلية كنماذج من أجل إشراك المواطنين في التنمية، والتضامن المتوازن، مبرزا أهم ما تولد عن هذا الشأن، وهي الشبكة المغاربية للاقتصاد التضامني الاجتماعي (مارس 2013)، المتضمنة كل من المغرب وتونس والجزائر.

– دراسة مسعودي أحمد، شريف مصطفى، (2016)، (**Les formes de l'économie sociale en Algérie, vers une construction du lien social**)، مجلة (MOUTOUN)، المجلد 08، العدد 02، 2016، قراءة في تجربة التضامن والاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، الهادفة إلى تعميم شكل الجديد من التضامن يتم بين أفرد المجتمع بدعم من الدولة، بحيث يمكن أن تسهم هذه التجربة في تماسك المجتمع، وخلق روح "المبادرة" و"التضامن" ليصبح شعارا لتنفيذ الآليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة القائمة على سياسة التضامن والاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

– دراسة ندير مالك وآخرون، (2019)، (**L'economie sociale et solidaire en algerie: etat des lieux et perspectives**)، مجلة (Economie & Management)، المجلد 18، العدد 01، 2019، يهدف المقال إلى إعطاء نظرة شاملة حول واقع وآفاق عمل الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، معتمد على توضيح أهم الأدبيات والمفاهيم حول هذا الاقتصاد الذي كان علاج العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم.

يعد عرض الدراسات السابقة إثراء للموضوع من زوايا متنوعة وبنسب متفاوتة، لكن الزاوية التي سندرس منها الموضوع هي مختلفة نوعا ما، وهذا لأن الظاهر من العلاقة وجود فرق كبير بين الاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخاص، هذا لأن الاقتصاد الاجتماعي يعمل على محو الفروقات الاجتماعية وتقريب الطبقات وتطبيق مبدأ عدم الربحية، أما القطاع الخاص يعمل بصفة دائمة على الربح المادي البحت، ففي هذه الدراسة سنعمل على إعطاء الصورة الفعلية للقطاع الخاص داخل الاقتصاد الاجتماعي باعتباره أول شريك وممول له.

2. الإطار النظري للبحث:

1.2. مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يعود بروز الاقتصاد الاجتماعي الحديث إلى القرن التاسع عشر، حيث عانى هذا القطاع من التهميش في تلك السنوات بسبب الحروب، وجراء تدخل الدولة في الاقتصاد والقوانين المسيرة له، ثم تم إعادة تحديثه من جديد في سبعينيات القرن الماضي، بفضل

التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مما أعيد وضع ترتيب مؤسسي لهذا القطاع ليسهم في تنمية المجتمع، وهذا استنادا إلى مبادئ حرية العضوية والإدارة الديمقراطية والهدف غير الربحي والاستقلال عن الدولة، فهو يعمل على احتواء مجموعة المصالح التي تتمثل مهمتها في ربط حركاتها للتأثير في السياسات العامة للاقتصاد والمجتمع (DUVERGER, 2019, p. 28).

ومع أوائل التسعينيات من القرن العشرون، تم تبني مبدأ التضامن كعامل للتنمية المستدامة في مكافحة الفقر من قبل الباحثين الدوليين في خطاباتهم، من خلال حركات "تغيير العولمة" (BARON, 2007, pp. 326-327)؛ ومع بداية القرن الحادي والعشرون أطلقت سياسات عامة وقوانين جديدة، أصبحت بمثابة اعتراف لم يسبق له مثيل بفضل ظهور العديد من المبادرات التضامنية التي اعتبرت حلا استراتيجيا يمكن من خلاله الجمع بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي من أجل تأثير أفضل في المفاوضات بين المجتمعات والسلطات العامة (LAVILLE, 2019, p. 52) .

وبالرغم من ظهور هذه المبادرات التضامنية إلا أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لم يعتبر اقتصادا تكميليا ولا بديلا أبدا، بقدر ما هو قطاعا موازي يشكل الدعامة الثالثة التي يرتكز عليها الاقتصاد المتوازن إلى جانب القطاعين العام والخاص، إذ يعد اقتصادا يتوفر على ما يكفي من الإمكانات والوسائل التي تجعله قادرا على تعبئة الموارد الاقتصادية المادية وغير المادية، وأيضا كفيل بمواجهة احتياجات أفراد المجتمع، وقادر على كشف أماكن الظل التي لم يمسها القطاعين الآخرين، فكل هذا يمنحه بأن يكون الركيزة الثالثة المساندة والمكملة للقطاعين العام والخاص من أجل قيام اقتصاد متوازن يضمن مشاركة جميع فئات المجتمع عن طريق إيجاد وبلورة الإبداع والابتكار الاجتماعيين المكنون لدى الافراد، كما يسمح بضمان إقامة توازن على في الاستثمارات بإنشاء ما يسمى بالمشاريع الاجتماعية، من خلال توسيع دائرة الاعتراف بالرأس المال الجماعي قولا فعلا.

ومن هنا يمكن تعريف اقتصاد التضامن تعريفا شاملا، بأنه كامل أنشطة الإنتاج والتبادل والمدخرات والأنشطة الاستهلاكية التي تسهم في إضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد من قبل التزامات المواطنين (Ould Ahmed, 2010, p. 188)؛ أي أنه وسيلة للتفكير في كامل أنشطة الاقتصاد بحيث يفتح مجالات الأمل وإمكانية بناء اقتصاد أكثر عدلاً واستدامة وديمقراطية، فهو الفضاء الذي يمكن فيه تخيل ومناقشة وإنشاء رؤى لاقتصاد آخر قائم على القيم المشتركة (Emily Kawano, 2009, pp. 40-41) يختلف من بلد إلى آخر بحسب اختلاف العوامل الاجتماعية المؤسسة له داخل أي مجتمع، وهذا ما يؤكد تعداد المسميات الموصوف بها، فنجده معروفا باسم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في بعض البلدان مثل فرنسا وجنوب أفريقيا ومالي، وفي بلدان أخرى مثل رومانيا، وإسبانيا، وبوليفيا وكندا والكاميرون وكوريا الجنوبية، يقتصر نعت هذا القطاع على اسم الاقتصاد الاجتماعي، كما تصف بلدان أخرى هذا القطاع باسم الاقتصاد الشعبي، مثل الإكوادور وجمهورية الدومينيكان. (اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية، 2015، صفحة 37)، بالإضافة إلى مصطلحات أخر كقطاع المنظمات غير الحكومية، والقطاع غير الربحي، والاقتصاد التكافلي، والاقتصاد الخير، والقطاع المستقل أو غيرها من المسميات ذات الدلالة الواحدة، وهي ما سنسميه في هذه الدراسة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2.2. مبادئ وشروط الانتماء لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

مهما اختلفت المفاهيم عبر العالم إلا أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتفق على مجموعة من الشروط والمبادئ تعتبر بمثابة نقاط اختلاف بينها وبين القطاعين العام والخاص، فمنظمات الاقتصاد الاجتماعي تضمن أن أعضاءها لديهم مصالح مشتركة مما يكسبها خليطا في عضويتها، وهذا يصب في مصلحة الاقتصاد الاجتماعي لضمان مزيد من الحيوية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير أساس للتكافل التوزيعي. (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 07)

- **شروط منظمات الاقتصاد الاجتماعي**: تخضع منظمات الاقتصاد الاجتماعي لثلاثة قيود تعتبر شروط انتمائها لهذا قطاع، وهذا لتميز هذه المنظمات عن باقي المنظمات الاقتصادية، وسنذكر هذه الشروط المتعارف عليها دوليا فيما يلي: (Xavier, 2008)

– **أن تكون ذات بعد واحد**: أي أن أعضاء هذه المنظمات غير ملتزمين بتعظيم الربح المالي، ويمكن لهم أن يأخذوا بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة، وأنواع من القيم والتوقعات من الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛

– **المدى القصير**: كونها ليست ملتزمة بعقود مالية مباشرة أو سنوية، شريطة النظر في الآثار طويلة الأجل الناتجة عن القرارات وتحديد استراتيجيات التنمية؛

– **الثقة "غير انتهازية"**: منظمات الاقتصاد الاجتماعي عادة لا ينبغي لها أن تجعل خطر في الجانب الأخلاقي، وهذا ما يجعل لدى شركائهم ثقة في عمل هذه المؤسسات.

وعلى العموم فيما يخص الإطار العام لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الناشطة على مستوى محلي أو الوطني، أو حتى على المستوى الدولي، لا يمكن القول بوجود أي مؤسسة من مؤسسات هذا الاقتصاد دون أن تحمل فكرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتعارف عليها دوليا. (DRAPERI, 2013)

كما أن انضمام مؤسسات القطاع الخاص إلى مجموع منظمات الاقتصاد الاجتماعي يتطلب التزامها بنمط ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية لهذا القطاع الذي يعتمد على المبادئ العالمية التي تؤطر وتوضح حدوده، خاصة من حيث الشكل القانوني لكل مؤسسة؛ وهذا بارتكاز هيكلها على مجموعة من القواعد وهي: (Anne-Sophie FRANC, 2019, p. 63)

– تخصيص معظم الأرباح بهدف ضمان تطوير نشاط المؤسسة؛

– عدم توزيع الاحتياطات غير القابلة للتحويل؛

– الامتثال للقواعد القانونية لرأس المال بحسب القانون المعمول به.

- **مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**: إذا كانت خاصية الانتماء إلى الاقتصاد الاجتماعي لها مصلحة اقتصادية وتجارية حقيقية للقطاع الخاص، فإنه يلاحظ أن الحقوق المرتبطة به تقتصر حاليا على الوصول إلى تمويل محدد لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، إلا أنه لا يستثنى وجود مؤسسات ذات طابع خاص مناسبة تماما لمبادئ هياكل الاقتصاد الاجتماعي؛ التي يمكن جمعها في مجموعة المبادئ التالية:

– **أن يكون الهدف أسمى من توزيع الأرباح**: تخضع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي لما يسمى مبدأ الربحية المحدودة، حيث لا يكون تحقيق الربح هو هدف هذه المؤسسات ولا يتم توزيع الأرباح المحققة على الأعضاء إلا بقوانين وشروط محددة مسبقا، ولا يمكن أيضا توزيع أكثر من 49% على المشاركين في المؤسسة. (Anne-Sophie FRANC, 2019, p. 64)

– **الحكم الديمقراطي**: يعد هذا المبدأ الموجود في تعاريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني معيار المساواة الاقتصادية، الذي يسعى بصفة خاصة إلى تعزيز الإدارة الذاتية في الهياكل الإنتاجية للمنظمات، والتي تعطي المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين الأعضاء داخل منظمات الاقتصاد التضامني؛ فإذا كانت هذه المنظمات منتجة يجب توزيع حقوق الملكية بالتساوي بين جميع الشركاء؛ كما يوجب هذا المبدأ أن ترتبط هذه المساواة الاقتصادية بالمساواة السياسية بين الأفراد، ففي الواقع تعتبر المنظمات المنتجة لاقتصاد التضامني مجالات ليست اقتصادية فحسب، بل هي سياسية أيضا، بحيث يكون فيها الأفراد متساوون في الحقوق، يناقشون ويقترحون بدائل اقتصادية جديدة، وهكذا فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يهدف إلى تعزيز "قيمة الديمقراطية" وإشراك الأفراد في القرارات الاقتصادية والاجتماعية (المجتمع التشاركي). (Ould Ahmed, 2010, pp. 187-188)

– **النشاط:** يعد نشاط منظمات قطاع الاقتصاد الاجتماعي في المجال الاقتصادي من اختصاص المنظمات التي تقوم بأنشطة إنتاج وتجهيز وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع أو الخدمات. وهنا نريد الإشارة إلى الوضع القانوني الواسع لإبقاء مفهوم هذا القطاع فيما يخص إنتاج السلع أو الخدمات (Anne-Sophie FRANC, 2019, p. 64)، التي يتم بها تميز مفهوم التضامن الاجتماعي الاقتصادي من خلال أربعة أجزاء في الفعل الاقتصادي (الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتراكم) والتي تحدد عمليات وخصائص التكافل الاجتماعي الاقتصادي لكل جزء، بحيث يجب أن يظهر إنتاج التضامن عامل التعاون وأن يتسم الاستهلاك بانتشار عنصر الجماعي على الفردي، ومن ناحية الاستهلاك الذي يعتبر شكل من أشكال التي يستند إلى ثقافة مختلفة عن الاتجاه السائد، ومن الجانب التوزيعي عبر أسواق التضامن يجب أن يتميز بعلاقات المعاملة بالمثل التي تسمح بمزيد من التكامل الاجتماعي، كما يجب الاعتراف بتراكم الصالح الاجتماعي باعتباره الجزء الرابع من الفعل الاقتصادي، فهذه الأجزاء الأربعة جميعًا تكوين حياة يومية مختلفة مؤطرة ومتأسسة في اقتصاديات التضامن. (Emily Kawano, 2009, p. 45)

– **الطابع التضامني:** لا يشير الطابع التضامني إلى مجموعة الممارسات التي تقوم بها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتي توصف بأنها تضامن متكامل من خلال المصطلحات التي يعتمد عليها كآليات مثل "سياحة التضامن"، و"استهلاك التضامن"، و"تمويل التضامن"، و"مشروع التضامن"، فقط. بل يوجد العديد من الممارسات الأخرى التي لا توصف بأنها ضمن مفهوم التضامن ومع ذلك يعترف لها بأنها تنتمي إلى السجل التضامني لممارسات منظمات هذا القطاع مثل: "التجارة العادلة"، و"الخدمات المحلية"، و"نظم التبادل"، و"الإنتاج الذاتي"، و"الزراعة المستدامة"، و"المطابخ الجماعية"، و"السياحة التضامنية"، وغير ذلك من أشكال تنظيم المشاريع الجماعية. (Ould Ahmed, 2010, pp. 186-187)

3.2. الاقتصاد الاجتماعي وأولوية القطاع الخاص في الجزائر

إن الحديث على وضع نموذج جديد قائم على الحكم الرشيد، الذي أتى بعد الانتقادات الموجهة من قبل العديد من المنظمات الدولية على خطط التكيف الهيكلي الحاصلة في الكثير من دول العالم إثر الأزمات المتكررة، لم يعد يقتصر على المؤسسات الاقتصادية فحسب، بل امتد ليشمل المجالات السياسية من جانب مشاركة الجهات الفاعلة بغية تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد، والمجالات الاجتماعية من جانب العدالة الاجتماعية، والإنصاف، وما إلى ذلك. ففي هذا السياق، أصبح واجبا على أصحاب القرار وصناع السياسات العامة الأخذ بتعريف وتنفيذ سياسات التنمية المصممة على نطاق عالمي، وتفويض الصلاحيات إلى المستوى المحلي في إطار اللامركزية، بالإضافة إلى التركيز المتكرر على المشاركة الضرورية للجهات الفاعلة محليا بتداول مفهوم التمكين الذي يركز بشكل خاص على الفاعلين في المجتمع المدني، ويسير جنبا إلى جنب مع تعزيز مبدأ التضامن، وهذا هو أهم أنواع التنمية التي يركز عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمقصودة بالتنمية الشاملة والمستدامة، التي تعرفها لجنة الأمم المتحدة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، والتي يشار من خلالها إلى البعد الاجتماعي الذي يعتبر أهم أبعادها الهادف إلى تنمية الثقافات المختلفة والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار. (رفيقة، 2020، صفحة 169)، وهذا بالضبط هو أحد أهم ركائز الاقتصاد الاجتماعي.

فمساهمة صناع السياسات العامة في الجزائر بمنح أولويات العمل للقطاع الخاص، وجعله شريك لدفع عجلة تنمية القطاع الثالث، تعد من الأدوات الفاعلة التي تستعين بها الحكومات لتفعيل المؤسسات والهيئات الحكومية المعطلة من خلال إدراج أسلوب أكثر فعالية والمستنبط من القطاع الخاص مما يضمن الاستمرارية في تقديم الخدمات للأفراد، وكما أن أصحاب مشروعات العمل الحر الذين ينتمون إلى مجموعات تضامنية حتى وإن كانوا يكتسبون المزيد من الاستقلالية فهم لا يزالون يحافظون على شبكات معلومات قوية بين بعضهم

بعضا، (براون، 2002، ص: 31) لأن القطاع الخاص يتسم بقدرة أكبر على الإبداع والخلق مقارنة بالقطاع العام، وهو الأكثر قدرة على تكيف أوضاعه مع التغيرات السريعة، أي أنه الأقدر على استخدام الأفراد بشكل أكثر خبرة، كما أنه أكثر احترافا في مسائل التدريب. (عبد اللطيف، 2011، ص: 281)

واعتمادا على هذا النحو فإنه لا يمكن أن تقوم العملية التنموية دون الأداء المتميز لقطاع خاص فعال، يكون بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، فالأداء في ابسط صوره يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة لتحقيقها (عثمان، 2017، ص 234)، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاط القطاع الخاص في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر. يحرص على التعاون والشراكة مع الهيئات الفاعلية، وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى بعض الخطوات والأولويات التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص في الجزائر تحاكيا ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي كما يلي:

– إنشاء قنوات اتصال بين رجال الأعمال واتحاداتهم المتعددة وعقد اللقاءات الدورية المنتظمة، وتبادل المعلومات التجارية والاستثمارية المحفزة على التعاون؛

– تفعيل دوره المتعلق بمسئوليته الاجتماعية والإسهام العملي في تخفيف أعباء الطبقات الفقيرة وتحسين قدراتها المالية؛

– إنشاء صندوق أو هيئة لضمان الاستثمارات وحرية انتقال رؤوس الأموال وسرعة التحويلات وآلية عملية وفاعلة لمواجهة مخاطر الاستثمار بصفة عامة؛

– تشجيع الاستثمارات من خلال الدور الفعال في مجال تحفيز المؤسسات التشريعية الوطنية على إصدار التشريعات؛

– إقامة المعارض التجارية الترويجية المشتركة، وعقد مؤتمرات التسويق الاستثماري والسياحي، والمنتديات الثقافية والإعلامية المشتركة.

ومن هنا لابد من إدراك أهمية الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامن التي تدعم هياكل النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية على مستويات مختلفة (سياسية، مالية، إلخ)، حتى تصبح بجد كوسطاء التنمية، بحيث أنه من الصعب التحدث عن استقلال حقيقي للمجتمع المدني وتطوير نموذج للتنمية بشتى أنواعها، بدون وجود وسطاء التنمية(BARON, 2007, p. 327) ؛ وتعد سياسة واشنطن الدولية في مجال إرساء الديمقراطية من خلال التأكيد على اقتراح "نموذج جديد للتنمية"؛ تكون السمة الأساسية فيه هي تمكين الفقراء من تعزيز قدرتهم على العمل من أجل أنفسهم والبحث عن مخرج من الفقر؛ كما يوجب هذا النموذج على الحكومات التعاون مع وكالات التعاون الدوليين والمنظمات غير الحكومية، مع إلزامهم بالأدوار التالية: (Veltmeyer, 2015, p. 161)

– إنشاء إطار مؤسسي وسياسي مناسب للنموذج الجديد للتنمية القائمة على التعاون؛

– ضمان "تكافؤ الفرص" بين أفراد المجتمع أو الإنصاف الاجتماعي؛

– ضمان الحصول على الخدمات العامة الأساسية؛

– التغيير الاجتماعي يكون على عاتق الفقراء في إطار المستوى المحلي، داخل منظماتهم الشعبية أو المجتمعية، وهذا بتسهيل من الجهات الفاعلة في التنمية .

3. الدراسة التطبيقية:

بغية تحقيق هدف الدراسة تم تصميم الاستبيان معتمدين على السلم الخماسي للإجابة على أسئلته، من خلال طرح مجموعة من المتغيرات الأساسية التي شملت مجموعة من الأسئلة كانت أجوبتها محددة، وكان محتوى الاستبيان مقسم إلى ثلاث (03) أقسام رئيسية بأسئلة خاصة لكل قسم، فاشتمل الأول منه المتغيرات الأساسية للشخص المستجوب من حيث الجنس، والسن ومستواه التعليمي، ونوع

المهنة والخبرة المهنية، وأيضا سؤال مباشر عن انخراطه في عمل جموعي منظم من عدمه، واشتمل القسم الثاني كل ما يتعلق بأهم المحاور التي ينظر على أنها ذات تأثير على الاقتصاد الاجتماعي حتى يؤدي هذا الأخير الدور المنوط به في تحسين أداء القطاع الخاص في الجزائر، وتمثلت في خمسة (05) محاور لخصت في التحليل الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يليه محور القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي، ثم التعاون والتضامن المندمج للفاعلين الاقتصاديين، والإعلام والاتصال، وأخيرا محور ثقافة الأفراد بمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واشتمل القسم الثالث أسئلة مغلقة كخصائص لمتغير القطاع الخاص كمتغير التابع.

وبعدها تم توزيع الاستبيان توزيعا إلكترونيا، نظرا للأوضاع الصحية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري على غرار باقي دول العالم إثر جائحة كورونا (كوفيد-19)، بحيث تم استقبال الردود ثم تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية، أما بقية محاور الاستبيان قمنا عندها باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات وأبعاد متغيرات الدراسة، واستخدام التكرارات والنسب المئوية، وبعد ذلك تم التأكد من التوزيع الذي تتبعه البيانات من أجل الاختيار الصحيح للاختيارات لإتمام الدراسة.

1.3. منهجية الدراسة التطبيقية:

- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من المجتمع الجزائري، فقد تم استقبال ثمانون (80) استمارة، وذلك لضمان الحصول على تمثيل جيد عن مجتمع.

– **أداة الدراسة:** تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة (موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1)). من أجل الإجابة على مجموعة من العبارات المدرجة ضمن محاور مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتبارها متغيرات مستقلة، وأخرى للقطاع الخاص في الجزائر باعتبارها متغير تابعة.

حيث يتم إعطاء كل إجابة درجة واحدة، وتحديد مجال لقيمة الوسيط المرجح المناسبة لكل درجة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 01: متوسطات المرجحة والاتجاه العام لها

المتوسط المرجح	]1.8–1]	]2.6–1.8]	]3.4–2.6]	]4.2–3.4]	]5–4.2]
الاتجاه	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين.

– **صدق أداة الدراسة (اختبار ثبات الاستبيان):** تم استخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ" (Alpha de Cronbach) لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية التنسيق الداخلي للعبارات، والمتعارف عليه أن قيمة معامل ألفا يجب أن تكون أكبر من (0.60) حتى يعتبر كافيا ومقبولا، أما بالنسبة للدراسة المقدمة بينا أيدينا فالجدول الموالي يبن النتائج المتحصل عليها:

الجدول 02: نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان (معامل "ألفا كرونباخ" (Alpha de Cronbach))

المتغير	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	35	0.846	0.919
القطاع الخاص	7	0.905	0.951
المعامل الكلي	42	0.883	0.939

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

نلاحظ من خلال الجدول (02) أن ثبات المقياس يساوي 0.883 وهي درجة أكبر نوعا ما من الموثوقية لأنها تزيد عن الحد الأدنى المتعارف عليه إحصائيا والمقدر ب 0.60 أي تجاوز نسبة 60%، وهذا يدل على مؤشر جيد لثبات أداة الدراسة.

- **خصائص أفراد عينة الدراسة:**

الجدول 03: خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	58	72.50	المهنة	موظف	68	85.00
	إناث	22	27.50		أعمال حرة	06	07.50
السن	من 20 إلى 30	09	11.25		متقاعد	03	03.75
	من 31 إلى 40	47	58.75		بدون عمل	03	03.75
	من 41 إلى 50	19	23.75	الخبرة المهنية	أقل من 5	17	21.52
	أكثر من 50	05	06.25		أقل من 10	25	31.65
المستوى العلمي	أقل من الثانوي	00	00.00		أقل من 20	27	34.18
	ثانوي	02	02.50		أكثر من 20	10	12.66
	جامعي	76	95.00	الانخراط في عمل جمعوي	المنخرطين	29	36.25
	تكوين مهني	02	02.50		غير المنخرطين	51	63.75

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

من خلال البيانات الموجودة في الجدول (03)، يلاحظ أن فئة الذكور هي الفئة الغالبة على عينة الدراسة بنسبة 72.5%، في المقابل كانت نسبة فئة الإناث 27.5%، وبالنسبة لمتغير السن يلاحظ أن أكثر من نصف أفراد العينة سنهم يتراوح ما بين 31 إلى 40 سنة بنسبة 58.75%، ثم نسبة 23.75% للأفراد ذوي العمر المتراوح بين 41 إلى 50 سنة، تليها نسبة 11.25% بالنسبة للفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة، وفي الأخير نسبة 06.25% بالنسبة للفئة العمرية الأكثر من 50 سنة، وهذا ما يدل على أن الاستبيان التمس كل الفئات العمرية للمجتمع، وأما بالنسبة للمستوى العلمي الغالب على العينة هو شهادة الجامعية بنسبة 95%، جاء بعدها مستوى ثانوي وشهادة تكوين المهني بنسب متعادلة تقدر بـ 02.50%، وهذا بحسب الأشخاص الأكثر تواصلا بشبكة الانترنت (استبيان الكتروني)، أما عن متغير المهنة جاءت الوظيفة في المرتبة الأولى الوظيفة بنسبة 85%، في حين كانت النسب المتبقية لكل من الأعمال الحرة وبدون عمل ومتقاعدين متقاربة نوعا ما وكانت 07.50%، 03.75% و03.75% على التوالي، وهذه دلالة واضحة بأن أغلب أفراد المستجوبين يميلون إلى الوظيفة خاصة أنهم تقريبا حائزين على شهادة جامعية، في حين كان متغير عدد سنوات الخبرة بين 10 و20 سنة بنسبة أعلى من غيرها والمقدرة بـ 34.18%، تم تلتها سنوات الخبرة بين ما بين 05 و10 سنوات بنسبة 31.65%، ثم نسبة 21.52% الخاصة بسنوات الخبرة الأقل من 05 سنوات، وأخيرا نسبة 12.66% فيما تعلق بالسنوات الأكثر من 20 سنة، ولعلى من أهم ما ورد في هذا الاستبيان كان عن الانخراط في عمل جمعوي منظم من عدمه، وهذا لربط المستجوبين بطريقة مباشرة بالعمل التطوعي، فكانت نسبة للذين انخرطوا 36.25% وغير المنخرطين بنسبة 63.75%، وهذا يدل عن نقص المساهمة في التضامن المتكامل بين أفراد المجتمع.

2.3. الإحصاءات الوصفية:

- **تحليل فقرات المتغيرات المستقلة والتابع:** الجدول التالي يبن ذلك:

الجدول 04: تحليل آراء المستجوبين اتجاه مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطاع الخاص

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الترتيب	الاتجاه
التعداد الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي	3.439	0.692	20.12	01	موافق
القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي	3.025	0.742	24.52	04	محايد
التعاون والتضامن المندمج للفاعلين الاقتصاديين	3.437	0.572	16.64	02	موافق
الإعلام والاتصال	3.430	0.641	18.68	03	موافق
ثقافة الأفراد لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي	2.971	0.883	29.72	05	محايد
الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	2.897	0.617	-	-	محايد
القطاع الخاص	3.589	0.909	-	-	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

يلاحظ من خلال الجدول (04) أن غالبية اتجاهات إجابات أفراد العينة محل الدراسة حول مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في تحسين أداء القطاع الخاص في الجزائر جاءت باتجاه مختلفة، بحيث يظهر أن للتعداد الكمي ونوعية منظمات الاقتصاد الاجتماعي دور الأول في هذه المساهمة، ثم يليه التعاون والتضامن المندمج للفاعلين الاقتصاديين نحو التأثير الإيجابي على القطاع الخاص، ثم تأثير الإعلام والاتصال كآلية جد مهمة يمكن للاقتصاد الاجتماعي استغلالها استغلالا مباشر من أجل تحسين خدمات القطاع الخاص، وكل هذه المؤشرات جاءت باتجاه موافق، أما المؤشرات المتبقية فجاءت باتجاه محايد، كما أن المتوسط الحسابي العام لمؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قدر بـ 2.897، بانحراف معياري قدر بـ 0.617، أما المتوسط الحسابي العام للقطاع الخاص بلغ 3.589 بانحراف معياري قدر بـ 0.909.

3.3. اختبار نموذج وفرضيات الدراسة:

- **طبيعة توزيع متغيرات الدراسة:** يتم اختبار طبيعة توزيع متغيرات الدراسة باستخدام معاملي الالتواء والتفلطح (التفرطح)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 05: معاملي الالتواء والتفرطح

المؤشرات	معامل الالتواء	معامل التفلطح
التعداد الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي	-0.393	0.025
القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي	0.030	-0.243
التعاون والتضامن المندمج للفاعلين الاقتصاديين	-0.082	0.748
الإعلام والاتصال	0.110	-0.610
ثقافة الأفراد لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي	-0.103	-0.745

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (05) إلى أن كل قيم معامل الالتواء تتراوح بين (0.082-و0.110+)، كما أن قيم معامل التفرطح محصورة بين (0.745-و0.748+) وهي ضمن المدى المقبول للتوزيع الطبيعي الذي يتراوح بين (3- و+3) ، وهذا ما يبين إلى أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار استقلالية متغيرات الدراسة:** تم الاعتماد على معامل تضخم التباين والتباين المسموح من أجل الاختبار والتحقق من عدم ارتباط المتغيرات فيما بينها، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول 06: معامل تضخم التباين والتباين المسموح

المتغيرات المستقلة الفرعية	معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح (Tolérance)
التعداد الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي	1.332	0.751
القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي	1.556	0.643
التعاون والتضامن المندمج للفاعلين الاقتصاديين	1.550	0.645
الإعلام والاتصال	1.376	0.727
ثقافة الأفراد لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي	1.255	0.797

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 5.0

توضح النتائج الواردة من الجدول (06) أن جميع القيم كانت ضمن الحدود المقبولة لمعامل تضخم التباين والتي يجب ألا تتجاوز قيمتها 10، وأن تكون قيمة التباين المسموح أكبر من 0.10، وهذا ما يفسر استقلالية المتغيرات المستقلة للدراسة وعدم تداخلها مع بعضها البعض.

- **اختبار ملائمة النموذج:** الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 07: نتائج تحليل الارتباط والانحدار بين مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخاص

المحاور	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	β Beta	قيمة F المحسوبة	قيمة T المحسوبة	Sig المعنوية
مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخاص	0.585	0.342	0.585	40.554	6.368	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

يبن الجدول رقم (07) أن معامل الارتباط "بيرسون" بين المتغيرين المستقل والتابع بلغ 0.585 مما يدل على وجود علاقة طردية موجبة بين مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخاص، أي وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بينهما، بحيث بلغت نسبته 58.5% ،وهي قيمة (β) المقدرة بـ 0.585، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) المقدرة بـ 0.342، والتي تعبر عن تباين المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل، فتشير بأن أبعاد المتغير المستقل تقدر بنسبة 34.2% من التباين الحاصل في الاعتماد على الاقتصاد الاجتماعي في تحسين أداء القطاع الخاص في الجزائر، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 65.8% فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة. وهذا ما تؤكده أيضا قيمة (F) المقدرة 40.554 وهي تمثل دالة احصائية عند مستوى المعنوية المعتمدة (0.05)، التي تعبر عنه مستوى الدلالة المحسوب (0.000)، وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للاختبار. ومن أجل توضيح أكثر دقة الشكل الموالي يوضح ذلك أيضا.

الشكل 01: اختبار فرضيات الدراسة بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطاع الخاص في الجزائر

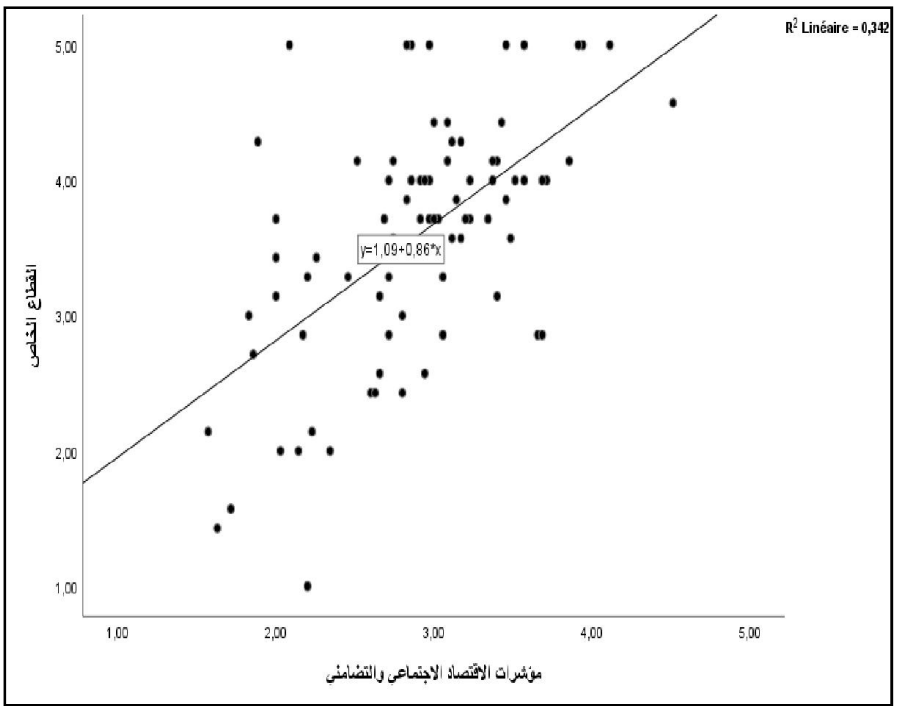

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

بالنظر إلى الشكل رقم (01) يلاحظ أن أماكن انتشار النقاط وتباعدها على خط الدالة موجبة الميل وأن الارتباط طردي قوي، وهذا يوافق النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق رقم (07) بـ R=0.585، أي بنسبة 58.5%، وعليه يمكن اعتبار أن الاقتصاد الاجتماعي بجميع مؤشراته يؤثر بشكل مباشر في تحسين أداء القطاع الخاص في الجزائر، والذي يمكن التعبير عنه وفق معادلة خط الانحدار التالية y=1.09+0.86x، والتي تشير إلى أن التغير الحاصل في المتغير المستقل x (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) بدرجة واحدة يؤدي إلى التغير في المتغير التابع y (القطاع الخاص) بنسبة 86%.

4.3. اختبار صحة فرضيات الدراسة

يمكن اختبار فرضيات الدراسة، عن طريق صياغتها في جدول يبن علاقة وأثر كل مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي بالقطاع الخاص في الجزائر، وهذا بمعرفة العلاقة فيما بينهم ودرجة تأثر القطاع الخاص بكل مؤشر لوحده.

الجدول 08: العلاقة الارتباطية لمؤشرات الاقتصاد الاجتماعي على القطاع الخاص

فرضيات	المحاور	الارتباط R	التحديد R^2	قيمة F	قيمة T	الخطأ المعياري	Sig
H_1	التعداد الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي	0.313	0.098	8.479	2.912	0.868	0.005
H_2	القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي	0.402	0.162	15.054	3.880	0.837	0.000
H_3	التعاون والتضامن المندمج للفاعلين الاقتصاديين	0.325	0.106	9.233	3.039	0.865	0.003
H_4	الإعلام والاتصال	0.227	0.051	4.234	2.058	0.980	0.043
H_5	ثقافة الأفراد لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي	0.398	0.158	14.648	3.827	0.839	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

يمنحنا الجدول رقم (08) إمكانية استنتاج مختلف نتائج الدراسة، وهي كما يلي:

– يوجد أثر وعلاقة ارتباط ذات دالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على وجود ارتباط بين التعداد الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخاص، حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.313 وهو ما يدل إحصائيا على وجود علاقة طردية بينهما، بحيث أنه كلما زاد التعداد الكمي والنوعي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر ارتفع معه تحسن أداء القطاع الخاص، كما أن قيمة كلا من F وT بلغتا على التوالي 8.479 و 2.912، عند مستوى الدلالة (0.005)، فهذا يوحي بوجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وبالتالي يمكن قبول صحة الفرضية H_1.

– يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي، حيث بلغت قيمة F وT على التوالي 15.054 و3.880، عند مستوى دلالة (0.000) بمعامل ارتباط قدر بـ 0.402، وبالتالي هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، والارتباط طردي بين القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخاص، بحيث يتأثر هذا الأخير بنسبة 16.2% من قبل المتغير المستقل (R^2=0.493)، وبالتالي قبول الفرضية H_2، في حين تعود النسبة المتبقية (83.8%) لعوامل أخرى غير القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

– يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعاون والتضامن المندمج للفاعلين الاقتصاديين والقطاع الخاص، عند قيمة F=9.233، وقيمة T=3.039، عند مستوى دلالة (0.003) وهي أقل من قيمة 0.05 المعنوية، وبالتالي هي تمثل دالة إحصائيا، كما يلاحظ وجود R=0.325 الدال على وجود ارتباط، وعليه تقبل الفرضية H_3، بنسبة تأثير تقدر بـ 10.6%.

– يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإعلام والاتصال على القطاع الخاص بكون الأول متغير مستقل والثاني متغير تابع، حيث بلغت قيمة F=4.234، وقيمة T=2.058 عند مستوى دلالة (0.043) وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، كما أن الارتباط طردي بين المتغيرين، وبالتالي قبول الفرضية H_4.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لثقافة الأفراد لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطاع الخاص، بحيث بلغت قيمة كلا من F وT، 14.648 و3.827، على التوالي عند مستوى دلالة (0.000) وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية H_5، بنسبة تأثير إيجابية تقدر بـ 15.8% (R^2=0.158).

4. تحليل النتائج:

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة توحي بأن المتغيرات التي تم إدراجها كمؤشرات للاقتصاد الاجتماعي يمكن لها أن تحسن من أداء القطاع الخاص، بنسب متفاوتة من متغير لآخر وهذا حسب أداء المستجوبين، بحيث يأتي في المرتبة الأولى للقوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي بكونها أكثر تأثيرا بنسبة 40%، وهذا نوعا ما أمرا منطقيا كون صناع السياسات العامة لهم قوة القانون في ترسيخ مبادئ هذا القطاع، والمرتبة الثانية كانت لثقافة الأفراد لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي بنسبة 39.8% وهذا أيضا يعتبر منطقي لأن أساس الاقتصاد الاجتماعي يخلق من القاعدة المجتمعية، وكلما كانت الثقافة في هذا القطاع كبيرة زاد من اهتمام القطاع الخاص في تحسين أداءه في المجتمع، في حيث ترجع المرتبة الثالثة والرابعة لكل من التعاون والتضامن المندمج للفاعلين الاقتصاديين والتعداد التصنيف الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي بنسب 32.5%، و31.3% على التوالي، وهي نسب متقاربة فيما بينهم من حيث درجة التأثير في أداء القطاع الخاص، وهذا يدل بأن هذان المؤشران يكملان بعضهما بحيث كلما كان تعداد منظمات هذا القطاع كبير ونوعية الخدمات راقية كلما كان إقبال الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على التعاون كبيرا أيضا، وبالتالي يحتم على القطاع الخاص أن يحسن من نوعية الأداء وجودته المقدمة لمثل هذه المنظمات من اجل المنافسة من جهة والتكامل الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، أما

المؤشر الأخير الذي يمثل الإعلام والاتصال كان تأثيره بنسبة 22.7%، وهي في الأصل نسبة معتبرة لهذا المجال في نشره لأفكار الاقتصاد الاجتماعي من أجل العمل بها بين أفراد المجتمع، وبالتالي يجبر مؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية منها والخدماتية أن تحصل على ميزة تنافسية ترقى بها خدماتها المقدمة للمجتمع.

5. خاتمة:

يعتمد النهج السائد إزاء التنمية على تقييم احتياجات أو أوجه القصور في مجتمع محلي، يهدف في المقام الأول إلى ملء الفراغ أو النقص، سواء كان ذلك من جانب رأس المال الاستثماري، أو رأس مال اجتماعي، وهذا ما يجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يكون مشروعا رائدا اقتصاديا واجتماعيا، يفكر في علاقته بالسياسة، التي يجب أن تكون موضوع مركزي، يقوي الحركة الوليدة لصالح الاقتصاد الاجتماعي. ومع ذلك، فإن هذا الجانب حاسم إذا كان للاقتصاد الاجتماعي أن يثبت نفسه كعلاج حقيقي وفعال داخل الرأسمالية الجديدة. ولهذا السبب يمكن القول أنه بدلاً من الإصرار على التساؤل هل يمكن للاقتصاد الاجتماعي أن يشكل اقتصاداً جديدا وبديلا أم لا؟ فإن من المستحسن أن يؤخذ بحده الأدنى الواجب توفره من خلاله وهو التنمية المحلية الجدية بإدراج القطاع الخاص كأولية اقتصادية واجتماعية.

وبناء على النتائج التوصل إليها سابقا يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات:

- إعداد مخطط قانوني يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يشمل تحديد تعاريف وغايات هذا القطاع، وتفصيل مختلف المتدخلين في مجاله، وتحفيز مختلف الفاعلين المعنيين بهدف خلق ديناميكية حقيقية للتغيير؛
- تعزيز منظومة حكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال إحداث هيئة وطنية لهذا القطاع، تتوفر على مصالح يعهد إليها الإشراف والتتبع والتوجيه لعمل مؤسسات فاعلة في هذا الشأن؛
- منح كل التسهيلات لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المعترف لها بصفة المنفعة العامة، بأن تظفر بالصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال أو الخدمات؛
- العمل على تعميم مفهوم التضامن (ثقافة وعملا) داخل المجتمع خصوصا الموظفين لدى القطاعين العام والخاص من خلال دورات تعريفية وتكوينية؛
- حث المؤسسات على التوجه نحو الاهتمام بالابتكار الاجتماعي، الذي يوضح مدى ارتباط العامل بمؤسسته وبيئته؛
- ضرورة اهتمام الجامعات ببلورة الابتكار الاجتماعي وتوجيه الإبداع لدى الطلاب بدل جريهم وراء الوظيفة.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع العربية:

– اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (المغرب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

– دداش أمنة، بوزيان عثمان، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 01، 2017.

– مارتين براون، (2002)، الأثر الإقتصادي والإجتماعي للإقراض الجماعي التعاوني، بوابة FinDev، (تاريخ التصفح: 2020/08/13)

https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-ar-the-economic-and-social-impact-of-the-collective-cooperative-lending-22309_0.pdf

– منظمة العمل الدولية، دليل الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، المركز الدولي للتدريب (إيطاليا، المركز الدولي للتدريب، 2013).

– رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، (الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011).

– زعباط سامي، بوقريقة رفيقة، الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر–، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 03، 2020.

2.6. المراجع الأجنبية:

- Anne-Sophie FRANC, e. A, Le statut des organisations de l'ess: un outil de valorisation perfectible, Informations sociales, V. 01 , N° 199, 2019.

- BARON, C.,transfert du concept d'économie solidaire en afrique francophone: paradoxes et atouts, Tiers Monde, V. 48 , N° 190, 2017.

- CASTEL, O., La réciprocité au coeur de la structuration et du fonctionnement de l'économie sociale et solidaire, La decouverte, V. 01, N° 15, 2019.

- DRAPERI Jean-François , l'économie sociale comme mode de pensée, 25ème colloque, «L'économie sociale dans le mouvement des idées», 22 Octobre 2013, Association pour le Développement des Données sur l'Economie Sociale (ADDES). Canada.

- DUVERGER Timothée, L'institutionnalisation de l'économie sociale et solidaire: État et société civile organisée en France de 1981 à 2017, Informations sociales, V.01 , N° 199, 2019.

- KAWANO Emily, MASTERSON Thomas Neal, and TELLER-ELSBERG Jonathan, Solidarity Economy I: Building Alternatives for People and Planet, Center for Popular Economics, (Amherst, USA, Center for Popular Economics, 2009).

- LAVILLE, j.-l, l'économie sociale et solidaire : pour une sociologie des émergences, Informations sociales, V.01 , N° 199, 2019.

- Ould Ahmed, P.,la solidarité vue par l'économie sociale et solidaire. Tiers Monde, V.01, N°: 204, 2010.

- Xavier, G., The Role of the Social Economy in Local Development, Organisation for Economie Co-operation and Development, (France, Organisation for Economie Co-operation and Development, 2008).